

((التعليم في مصر في عهد فؤاد الاول ١٩١٧-١٩٣٦ ))

م. م علي سالم ساجت الموسوي

كلية التربية / قسم التاريخ / الجامعة المستنصرية

#### الملخص:

يرجع الفضل للملك فؤاد الاول، وله شخصياً في تطور الناحية التعليمية تطوراً واضحاً وملموساً في مصر، إذ شهدت فترة حكمه والتي استمرت من ١٩١٧-١٩٣٦، ازدياداً مطرداً بإنشاء المدارس التعليمية، يقابلها زيادة في إقبال الطلبة عليها، وكذلك تنوع مراحل التعليم (الاولي، ورياض الاطفال، والابتدائي، والثانوي) وجعله متاحاً لكلا الجنسين، فضلاً عن اهتمام الملك بالتعليم العالي والجامعي، ودوره في الجامعة المصرية الحكومية، وزيادة عدد كلياتها واقسامها، وارسال البعثات العلمية الى اوربا، ممّا اكسب مصر مكانة ثقافية مهمة في المنطقة العربية، فكان الملك فؤاد الاول على يقين بأن التعليم الجيد هو الأساس في ارتقاء الامة وتقدمها.

#### Summary:

The period of his reign, which lasted from 1917 to 1936, has witnessed a steady increase in the establishment of educational schools, with an increase in the number of students, as well as the diversity of the stages of education (first, Education, and kindergartens, primary and secondary) and make it accessible to both sexes, as well as the King's interest in higher and university education, his role in the Egyptian State University, increasing its faculties and departments, and sending scientific missions to Europe, Be sure that Good education is the foundation of the nation's progress and progress.

#### المقدمة:

يسهم التعليم في تنمية وعي الانسان، ولا يمكن اغفال اهميته في التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، كما يعد حقاً من حقوق الافراد ومن الضروريات التي تقود الفرد الى إقامة مكتسبات ثقافية عامة، فهو أداة الحكومة في تشكيل المجتمع وهذه الاداة تتباين تبايناً كبيراً من عهد الى عهد ومن حكومة لاخرى، إذ حظي التعليم بأهمية بالغة خلال عهد فؤاد الاول من حظي ارتقائه للعرش في مصر ١٩١٧-١٩٣٦، هذه المدة التي شهدت تطورات في مراحل التعليم وهي: ( التعليم الاولي والالزامي، رياض الاطفال، التعليم الابتدائي والثانوي، التعليم العالي الجامعي)، فضلاً عن تعليم البنات ونظام البعثات، هذه المراحل التي في ضوءها تم تقسيم البحث.

اعتمد البحث على مصادر متنوعة ذات علاقة اساسية بموضوع البحث وهي: محافظ مجلس الوزراء المصري، الكود الارشيفي لوزارة المعارف، فضلاً عن البحوث المنشورة في المجلات المصرية (المقتطف، الهلال)، أما الكتب على وجه التحديد، فمنها كتاب السيد ابراهيم الجبار "التعليم الحديث في مصر وابعاده الثقافية"، الذي اغنى محاور بحثنا هذا.

### نبذة عن التعليم في مصر في ظل الاستعمار البريطاني حتى ١٩١٧ :

سعت بريطانيا الى محاربة التعليم في مصر، وبدأت سياستها في منح الامتيازات الواسعة للأجانب، ومن ثم ممارسة سياسة التبشير التي أحدثت انقلاباً خطيراً في بلد يعد الدين الإسلامي اهم العناصر الثقافية في تراثه الاجتماعي<sup>(١)</sup>، فقد كان التعليم في مقدمة النواحي التي تأثرت بفلسفة الاستعمار البريطاني على مصر، اذ تمثلت بعدم الثقة بالمحكوميين، الامر الذي دفع بريطانيا اتباع سياسة تجميع السلطة بيدها من اجل سيطرتها على جميع الامور وتوجيهها لما يخدم غايتها الاستعمارية، ومايوثق ذلك قول احد القادة البريطانيين اللورد ملنر قائلاً "إن المصريين يجب ان يحصلوا على لقمة عيش قبل ان يتطلعوا الى التعليم"<sup>(٢)</sup>.

فضلاً عن ذلك، انتهجت بريطانيا سياسة من شأنها إضعاف اللغة العربية وإهمالها، واستعمال الانكليزية بدلاً عنها في المدارس وجعلها لغة التدريس في المرحلتين الابتدائية والثانوية وجعلت التعليم في هاتين المرحلتين في مقابل مبالغ مالية لا يحتمل دفعها الا الميسورين القادرين على ذلك، فضلاً عن إهمال احوال المعلمين المصريين المعيشية ومرتباتهم، مقابل تشجيع بريطانيا للمدارس الاجنبية وزيادة معلميه ورواتبهم ايضاً<sup>(٣)</sup>.

وممّا لاشك فيه، أنّ بريطانيا عملت على جعل الجهل سائداً في مصر ليسهل لها قيادة الشعب، فقد ارتفعت نسبة الامية مايقارب ٩٢% بين الرجال واكثر من ٩٩% بين النساء<sup>(٤)</sup>، وعزّت اهمالها للتعليم في مصر الى وقت بحجة أنه لم يأت ذلك بعد، ولاسيماً وجود مجالات أهم كالري والقضاء وغير ذلك، ممّا يتوضح لنا أنّ بريطانيا قد نظرت الى التعليم في مصر بأنه من كماليات الحياة<sup>(٥)</sup>، ورغم كل ذلك، ارتأت ان تقوم بتوفير نوعاً من التعليم الشعبي يكون تحت إشرافها يتمثل في الكتاتيب، فقد اقتصر التعليم فيها على حفظ القرآن الكريم وتعليم مبادئ القراءة والكتابة والحساب<sup>(٦)</sup>.

والملاحظ أنّ، الادارة البريطانية كانت تنظر الى التعليم على انه شيئاً يمكن التغاضي عنه ولم يكن من الاولويات، ولهذا اصبح التعليم وسيلة وليس غاية، فقد عمدت بريطانيا الى جعل التعليم في نوعه وكمه أداة لتحقيق أهدافها<sup>(٧)</sup>، فأصبح التعليم وفقاً لحاجة الحكومة وليس لحاجة الناس والمجتمع اليه، فقد بررت بريطانيا عن طريق جعل اللغة الانكليزية لغة التعليم في المدارس لاحتياجها الى موظفين

يستطيعون التفاهم بينهم وبين الشعب، فضلاً عن تعيين عدد اكبر من المدرسين الانكليز<sup>(٨)</sup>، وعليه يمكن القول إنَّ التعليم ارتبط بغاية نفعية محدودة وهي تخريج موظفين مصريين يخدمون مصالح بريطانيا. ومهما يكن من امر، فإنَّ جميع المحاولات التي بُذلت لانجاح التعليم في مصر كانت (هواء في شبك) امام سياسة بريطانيا التي تهدف في سيطرتها على التعليم وعدم التوسع فيه، ويتضح ذلك من خلال الميزانية المخصصة لوزارة المعارف عام ١٩٠٥-١٩٠٦ فقد بلغت ٩٨١,١١٩ جينها أي مايعادل ٠,٩٣% من ميزانية الدولة، وفي عام ١٩١٠-١٩١١ وصلت الى ٢,٩% من الميزانية العامة<sup>(٩)</sup>، وخلال فترة الحرب العالمية الاولى وامام ضغط المصريين بالمطالبة بتحسين التعليم عملت بريطانيا عام ١٩١٦، على تحويل الكتاتيب الخاضعة لإشراف وزارة المعارف الى مدارس ذات أربع فرق أطلق عليها "المدارس الاولية" لارضاء الشعب المصري، وتقديماً لحدوث أية انتفاضة قد تحدث ضدها خلال تلك المدة الحرجة<sup>(١٠)</sup>.

وفي هذا الصدد، كان التعليم في في هذه المدارس لقاء مبالغ أقل نسبياً من تلك التي كانت تدفع في المدارس الابتدائية، فقد لقب الفقيه "بالرئيس" والعريف "بالمعلم" ومنعت الوزارة عليهم جباية النقود من التلاميذ، مقابل زيادة رواتبهم الشهرية الى خمس جنيهات - بعدما كانت جنيهين - وثلاث جنيهات للمعلم الذي كان يتقاضى جنيهاً واحداً في السابق<sup>(١١)</sup>، اما المناهج التي يدرسها الطالب في تلك المدارس فهي (القرآن الكريم بواقع ٨ حصص اسبوعياً، والخط ١٧ حصة في الاسبوع، والحساب ٧ حصص، ويضاف الى ذلك الصحة في السنة الثانية والجغرافية والرسم في السنة الرابعة، وكانت المدارس الاولية للبنات تهتم بالخياطة وتدرسه في السنة الثانية<sup>(١٢)</sup>).

وفي عام ١٩١٦، بدأت وزارة المعارف بإنشاء مدارس مكملة لتلك المدارس الاولية اطلق عليها "المدارس الاولية الراقية"، اذ كانت الغاية من إنشائها هي اكتساب التلاميذ خبرات كافية، وتقوية مواهبهم العلمية حتى يتسنى لهم دخول معترك الحياة ومزاولة أي عمل يواجهوه، فضلاً عن زيادة الكفاءة لديهم، اما بشأن المناهج الدراسية، كانت نوعاً ما ارقى من المدارس الاولية مع ادخال بعض الانشطة كالنجارة، والنسيج والمعادن<sup>(١٣)</sup>، ولحاجة الوزارة الى إعداد معلمين في هذه المدارس انشأت عام ١٩١٦ في الاسكندرية مدرستان أوليتان إحداهما للمعلمين واخرى للمعلمات<sup>(١٤)</sup>.

#### اتجاهات التعليم خلال الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨):

تمثلت اتجاهات التعليم خلال تلك فترة باتجاهين: الاتجاه الاول كان يرى ضرورة اقتصار التعليم على الصفوة، بغية إعداد قادة يستطيعون اصلاح البلاد والرقى بها في شتى الميادين، اما الاتجاه الثاني فقد رأى ان التعليم حق من حقوق الشعب وعلى الدولة توفيره للجميع حتى وإن لم يرتفع مستواه الى مرتبة الجودة، فالمهم ان يكون للجميع، اما مسألة تحسينه والرقى به فيأتي حتماً حينما يؤتى التعليم ثماره، فيوحد الرأي العام المستنير ويصبح قوة ضاغطة لتعمل على اصلاحه وحل مشكلاته<sup>(١٥)</sup>.

بمعنى اخر، أنّ الاتجاه الاول جعل التعليم الزامياً للجميع في المرحلة الاولى، ثم اقتصر في المرحلة التالية على احسن العناصر التي يمكنها مواصلة التعليم الثانوي ثم العالي، في حين نظر الاتجاه الثاني للتعليم، على انه يجب توسيع نطاق التعليم بجميع مراحل، وفتح ابواب التعليم الثانوي امام جميع الطلاب دون استثناء، على اساس ان التعليم ليس ترفاً وإنما حاجة مهمة وضرورة من ضرورات الحياة<sup>(١٦)</sup>.

#### أولاً: التعليم الاولي والالزامي في عهد فؤاد الاول (١٩١٧-١٩٣٦):

نظراً لارتباط التعليم الاولي بحياة الغالبية العظمى من أبناء الشعب المصري، كان الاصلاح في هذا الجانب من المؤشرات التي اعتمدت عليها الحكومة لاكتساب تأييد الشعب<sup>(١٧)</sup>، إذ كان للتعليم الاولي، اهتمام وعناية بالغة من قبل الملك فؤاد الاول منذ تسنمه عرش السلطنة عام ١٩١٧<sup>(١٨)</sup>، حيث شكلت في العام نفسه لجنة<sup>(١٩)</sup>، لدراسة موضوع تعميم التعليم الاولي، وبعد دراسة مستفيضة للمشروع، قدمت اللجنة تقريراً الى مجلس المعارف الاعلى في ٢٥ تشرين الثاني ١٩١٨<sup>(٢٠)</sup>، فقد اشارت فيه الى امكانية تعميم التعليم الاولي خلال عشرين عاماً بالتدريج، وأن يعهد بالامر لمجالس المديرية والهيئات المعادلة لها تنفيذ هذا المشروع<sup>(٢١)</sup>، كما تمخض عن هذا كله مشروع قانون لهذا النوع من التعليم، على ان يتم تنفيذه في اول نيسان ١٩٢٠، ويتبين من هذا القانون ان المدرسة الاولية هي بمثابة معهد تتلقى فيه دراسة للتلاميذ المصريين الذين تتراوح اعمارهم بين ٦-١١ سنة، ويكون تعليمهم باللغة العربية فقط على وفق مناهج خاص تضعه وزارة المعارف أو تقره، ويشمل في الاقل تعليمهم: الدين، القراءة، والكتابة والحساب، وغير ذلك من المواد التي تحددها وزارة المعارف<sup>(٢٢)</sup>.

صادق مجلس المعارف الاعلى على ميزانية وزارة المعارف ١٩١٧-١٩١٨ التي بلغت قرابة ٦٠٠٥٤٠ جينها رغبة منه لاصلاح التعليم وتكميله، والاسراع في إعداد معلمين ومدرسين وتوسيع نطاق المدارس التي تستدعيها حاجة البلاد<sup>(٢٣)</sup>، فضلاً عن ذلك افتتحت عام ١٩١٨ مدرستان لرياض الاطفال واحدة للبنين واخرى للبنات، وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات للبنين وستين للبنات<sup>(٢٤)</sup>.

والملاحظ، إنّ الظروف الاستثنائية التي طرأت على البلاد منذ عام ١٩١٩، والتي نجمت عن تأثير الحرب العالمية الاولى عاقت تنفيذ الكثير من المشاريع التعليمية وتطويرها، وفي مقدمتها تعميم التعليم الاولي<sup>(٢٥)</sup>، فقد اشارت لجنة ملنر الى حالة التعليم التي تعيشها مصر إبان ثورة ١٩١٩ "ان التعليم الذي يطلبه الشعب بقوة ما زال هزياً ولم تكن قلة المال هي الازمة الوحيدة التي عانى منها التعليم على ايدي بريطانيا، بل هناك افاق أشد خطورة تتصل بمعنى التعليم وبأهدافه"<sup>(٢٦)</sup>.

يمكن القول، أنّ التعليم الاولي قد نهض نهضته بعد صدور قرار اللجنة المشكلة ١٩١٨ لنشر التعليم الاولي، فقد كان عدد مدارس هذا النوع من التعليم يوم ارتقاء الملك فؤاد عرش مصر لايعودو ١٣٢ مدرسة، فأصبح خلال مدة حكمه ٤٤٨١ مدرسة يتعلم فيها قرابة ٨٥٠,٧٧٨ بين تلميذ وتلميذة<sup>(٢٧)</sup>، وبلغ عدد

الطلاب المنتمين الى المدارس الاولية خلال الاعوام ١٩٢١-١٩٢٢ قرابة ٤٠٦, ١٠٥ من مجموع سكان مصر البالغ انذاك ١٣ مليون نسمة<sup>(٢٨)</sup>.

وبعد صدور الدستور المصري عام ١٩٢٣، اولى اهتماماً كبيراً بالتعليم من اجل نشره بين المصريين، اذ أشار في الباب الثاني منه الى المواد (١٧-١٨-١٩)<sup>(٢٩)</sup>، الخاصة بالتعليم، وتأكيداً على ضرورة التعليم الاولي واهميته، نصت المادة ١٩ على إلزامية التعليم في المرحلة الاولي لجميع الطلاب من السنة ٦-١٢ سنة سواء بنين او بنات وهو مجاني في المكاتب العامة<sup>(٣٠)</sup>.

وترتب على ذلك، أن تقدمت وزارة المعارف بمشروعات عديدة لنشر التعليم في المرحلة الاولي، من خلال الدستور المصري الذي كان يمثل بداية الانطلاق نحو الامام لتحقيق اهداف التعليم الاولي، وتعميمه بين المصريين، فقررت الوزارة زيادة هذه المدارس تدريجياً التي كانت تبلغ انذاك ٢٣ مدرسة يتعلم فيها ٣١٢٦ طالباً وطالبة<sup>(٣١)</sup>، ولتحقيق هذه الغاية، اوجدت وزارة المعارف مشروعاً عام ١٩٢٤، لهذا الغرض على ان تقوم بإنشاء ١٢٧ مدرسة اولية في المديريات والمحافظات تسير على نظام وخطة المدارس الاولية، وجعلت التعليم فيها بالمجان وعرفت بأسم "مدارس المشروع" اي مشروع تعميم التعليم الاولي<sup>(٣٢)</sup>، وحدد هذا المشروع ١٠ سنوات لأيجاد الأمكنة، والمعلمين اللازمين لتعميمه، ووضع تجهيز كل ذلك على عاتق مجالس المديريات، ورغم تنفيذ الوزارة هذا المشروع، إلا أنها لم تتوسع فيه، لأنها كانت تعد مشروعاً اخر وهو مشروع التعليم الالزامي<sup>(٣٣)</sup>.

وفي عام ١٩٢٥ وضعت وزارة المعارف مشروعاً جديداً يرمي الى تعميم التعليم الالزامي بين ابناء الامة المصرية وبناتها في مدارس تسمى "بالمدارس الالزامية" كما أطلق عليها مدارس الحقول، لأن منهاجها يجمع بين المواد النظرية والعملية، وكانت مدة الدراسة بها ٦ سنوات من عمر السادسة الى ثلاثة عشر عاماً على وفق النظام المزدوج (صباحاً ومساءً)، بتعبير أدق ان تتعلم وجبة من التلاميذ في الصباح، واخرى بعد الظهر، لكي يتاح لكلا الجنسين العمل في الحقول والحرف والصناعات اليدوية التي يرغبونها، وبذلك لا يؤثر على التعليم من جهة<sup>(٣٤)</sup>، ومن جهة اخرى، الاقتصاد في نفقات المباني والاثاث وكذلك مرتبات المعلمين ومعاشاتهم، ممّا يتحتم على ذلك القضاء على ظاهرة الامية، وتحقيق شروط التربية الالزامية<sup>(٣٥)</sup>.

وفي هذا السياق، قدرت وزارة المعارف تعميم مشروع التعليم في ١٥ عاماً، واخذت تحول جميع المدارس الاولية الى مدارس الزامية، وأشارت على وزارة الداخلية التي كانت تتبعها مجالس المديريات بتحويل مدارسها الى مدارس الزامية، وتحمل وزارة المعارف مرتبات وتكاليف الأدوات أو التفتيش العلمي والصحي على المدارس<sup>(٣٦)</sup>، كما قامت الوزارة بالفعل بإنشاء ٧٨٠ مدرسة عام ١٩٢٥ ثم اعقيتها ٤٢٠ مدرسة في العلم التالي وقد تقرر فضلاً عن مناهج مدارس المشروع تدريس مبادئ العلوم وبسائط الهندسة والرسم<sup>(٣٧)</sup>.

وممّا تجدر الإشارة والتتويه اليه، صدور مشروع قانون التعليم الأولي عام ١٩٢٧ وموافقة مجلس الوزراء عليه، وقد تضمنت مواد التعليم في المدارس الاولية بالمجان وكل ما يلزمه من مستلزمات دراسية، ومدة الدراسة ٦ سنوات ولاتزيد مدة اليوم المدرسي على نصف نهار، وتكون مدة العام الدراسي التي تتخلله الاعياد والمواسم المحلية وغيرها، وتحديدها بقرار وزاري<sup>(٣٨)</sup>.

فضلاً عن ذلك، فقد تضمن القانون القبول في المدارس الاولية بعمر ٧ سنوات كاملة، ولا يبقى بها من جاوز هذا العمر، وايضاً لمن يمنعه مرض او عذر اخر من اتمام الدراسة في المدة المقررة، تكون مواد الدراسة باللغة العربية فقط، وتشمل (القرآن الكريم - اللغة العربية - الخط - التاريخ - الجغرافية - الصحة - الرسم - الاعمال اليدوية - التربية البدنية)<sup>(٣٩)</sup>، أما فيما يخص عدد الحصص لهذه المواد، فنص القانون على انها لاتقل عن ٢٤ حصة في الاسبوع، اما توزيعها على سنوات الدراسة والساعات المخصصة لكل منها في الاسبوع، فقد خصص ٦ حصص اسبوعياً للقرآن الكريم خلال السنة الاولي، والسنوات الاخرى حصتان، اما اللغة العربية ١١ حصة اسبوعياً خلال السنة الاولي، و ١٢ حصة باقي السنين، ويصرف اكثر الوقت خلال السنة الاولي والثانية في المطالعة والاملاء، وفي الثالثة والرابعة تضاف مادة القواعد، في حين خصص للحساب ٧ حصص اسبوعياً، اما بقية العلوم التي تدرس فلم تعط اهمية كبيرة في المنهج، مثل الصحة والرسم والجغرافية والاخيرتان تدرس في السنة الرابعة ولكل منهما حصة واحدة في الاسبوع<sup>(٤٠)</sup>، وتضمنت باقي المواد الاحكام الخاصة بمواظبة التلاميذ وتأديبهم والزام وزير المعارف العمومية بتنفيذ هذا القانون الذي يعمل به ابتداءً من السنة الدراسية ١٩٢٧-١٩٢٨<sup>(٤١)</sup>.

وقد بدا جلياً أن الغاية من التعليم في هذه المدارس ان خصصت لابناء الشعب الفقراء والغاية منها اشراك اكبر عدد منهم، وهم الغالبية العظمى منه في التعليم لأهميته في تطوير البلاد<sup>(٤٢)</sup>، وخلال الاعوام ١٩٢٨-١٩٣٠ بدأت وزارة المعارف بتحويل جميع المدارس الاولية في الاقاليم الى نظام التعليم الالزامي، وطلبت من مجالس المديرية تحويل قرابة ١٠٠ مدرسة من مدارسها الى هذا النظام<sup>(٤٣)</sup>.

شكلت عام ١٩٣٢ لجنة في كل مديرية تدعى لجنة التعليم الالزامي للإشراف على حركة تعميم التعليم الالزامي من اعمالها بث الدعاية بين الفلاحين لإرسال ابنائهم وبناتهم الى هذه المدارس، بسبب عزوف بعض الفلاحين عن إرسالهم لأسباب اقتصادية أو تقليدية، لهذا السبب أصبحت مدة التعليم الالزامي نصف يوم، وخصص النصف الثاني للبين حتى يجدوا الوقت الكافي لمساعدة ابائهم أو تعلم مهنة أو صناعة، وكان من يقوم لهذه الدعاية مفتشو دوائر التعليم الالزامي، وائمة المساجد، والعُمد، فضلاً عن الصحافة<sup>(٤٤)</sup>.

والجدير بالذكر، أنّ خطة التعليم الأولي والالزامي كانت متشابهة الى حد كبير لأن كليهما لم يؤدّ الى التعليم الثانوي الذي تقوم به المدارس الابتدائية، لذا اقتضت الضرورة بتوحيدهما، فقدمت وزارة المعارف مشروعاً الى البرلمان المصري يخص ذلك الامر<sup>(٤٥)</sup>، فأقره البرلمان وصدر مرسوم ملكي في ١٩

حزيران ١٩٣٣، قانون لتنظيم التعليم الاولي، الذي جعل مدة الدراسة خمس سنوات تبتدى من عمر السابعة الى اتمام الثانية عشر، وقسم اليوم الدراسي الى قسمين للبنين والبنات، وتعديل منهج الدراسة بصورة يسمح للتلميذ الاتصال ببيئته الزراعية أو الصناعية<sup>(٤٦)</sup>، وأكد القانون ايضاً إنَّ والد الطفل هو الملزم بتعليمه، فإن لم يوجد فالملزم الشخص المتولي امره، ويعفى من هذا الالتزام الطفل المصاب بمرض أو بعاهة بدنية أو عقلية تمنعه من تلقي الدراسة ويبقى الاعفاء مابقي المرض<sup>(٤٧)</sup>.

أما بشأن المصروفات فنص القانون على ان يتلقى التلاميذ التعليم الاولي مجاناً، وايضاً تقرر الى جانب المواد التي كانت تدرس سابقاً، إضافة مادة التعليم المنزلي للبنات فقط، ولم يغفل القانون شروط تعيين المعلمين، ف جاء في مادته ١٧ يشترط في تعيين المعلم أو المعلمة في المدارس الاولية ان يكون حاصلاً على شهادة الكفاءة للتعليم الاولي من وزارة المعارف العمومية، أو حاصلاً على شهادة الازهر أو شهادة الثانوية<sup>(٤٨)</sup>، وفي عام ١٩٣٦ تقرر جعل التعليم الاولي إلزامياً لجميع التلاميذ والطلاب المصريين بموجب قرار رقم ٤٥١٢ الصادر من وزارة المعارف، وصدور قرار تحديد مخالقات التعليم الالزامي وتحرير محاضر المخالقات<sup>(٤٩)</sup>.

يتضح مما سبق، ان الغرض الاول من التعليم الالزامي هو محو الامية التي كانت سائدة انذاك خلال تلك المدة، فقد كانت الفكرة المسيطرة على من تولى هذا المشروع هو ان يتعلم اكبر عدد من التلاميذ باسرع وقت وبأقل تكاليف ممكنة لتفشي ظاهرة الامية والجهل في البلاد، وهذا ماسعى اليه الملك فؤاد الاول من اجل القضاء على تلك الظاهرة.

#### ثانياً : رياض الأطفال :

تعد رياض الأطفال مثلاً اعلى لِمَا يجب ان يكون عليه التعليم للأطفال، من حيث طرائق التعلم فيها، ولكن ليس معنى هذا إنشاء رياض الاطفال في مصر كانت نتيجة لتطور نظم التعليم في المدارس الاولية بل كانت فكرة إنشاء هذه الرياض سائدة قبل تولي فؤاد الاول عرش مصر، اذ كان الغرض منها إعداد الاطفال للدخول في المدارس الابتدائية<sup>(٥٠)</sup>، فقد كانت تقبل الاطفال بعمر الخامسة الى الثامنة - اي مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات- ويُعنى عناية خاصة بتنمية قوة الملاحظة وحب الاستطلاع لدى الاطفال، وكانت تعتمد في تعليمهم على الالعب والموسيقى والاعمال اليدوية، ويقوم بتدريسهم مدرسات لهنّ مؤهلات خاصة بتعليم الاطفال، وأهم المواد التي تدرس (مبادئ القراءة، والكتابة والحساب، التهذيب، والرسم)<sup>(٥١)</sup>، وأول روضة انشأت للأطفال في الاسكندرية عام ١٩١٨، ثم تلتها روضة بالقصر العيني عام ١٩١٩ ومن ثم انتشرت ولاقت اقبالاً لا بأس به في القاهرة، إذ بلغت خلال عهد فؤاد الاول ٢١ روضة تضم قرابة ٢٠٠٠ طفل<sup>(٥٢)</sup>.

وممّا يلفت النظر، أنّ المعروف عن رياض الأطفال تُعدّ-عادة- بمثابة معاهد تربية تتعهد بتربية الأطفال حتى وصولهم الى الاعمار المدرسية، بالأساليب الملائمة، الا ان النظام التعليمي في مصر

ينظر الى رياض الأطفال نظرة الى المدارس، فقد تصل عدد الدروس في الاسبوع الى ٣٤ درس، كما تنتظر الى مادة التهذيب كدرس من الدروس، وتعين الغرض من تدريس التهذيب للأطفال، وتبين كيف يجب ان تلقى عليهم دروس التهذيب، فضلاً عن تدريس التأمل في مشاهد الطبيعة<sup>(٥٣)</sup>.

#### ثالثاً: التعليم الابتدائي:

ليس التعليم الابتدائي أول درجة من درجات التعليم في مصر، بل ان المتقدم للسنة الاولى في المدارس الابتدائية لابد ان يكون عارفاً بمادئ القراءة والكتابة والحساب، بتعبير أدق أن يكون قد أكمل الكتابات أو المدارس الاولى أو رياض الاطفال<sup>(٥٤)</sup>، فهو اذن يبدأ في سن الطفولة المتأخرة من حياة التلميذ، اذ يشترط دخول التلميذ بعمر لا يقل عن ٧ سنوات، ولإعفاء من امتحان الدخول يجب ان يتم الطفل السنة الثالثة من رياض الأطفال<sup>(٥٥)</sup>.

على اية حال، فإن التعليم الابتدائي يرمي الى تربية الأطفال الذين ينتظر منهم انتقالهم الى المدارس الثانوية فاعلياً، والذين تتكون منهم الطبقات المتوسطة والعالية والقادة والمفكرين، الا أنه كان يختلف عن التعليم الإلزامي كونه مقابل ثمن (كانت تتراوح نسبة الاجور ما بين ٢٧-٣٠ جنيهاً)، مما يعني جعله حكراً بالصفوة وانباء الطبقات الغنية القادرين على دفع مصروفاتها<sup>(٥٦)</sup>.

كانت مدة الدراسة في هذه المدارس ٤ سنوات، وتدرس فيها المواد الاتية: (القرآن، العربي، الهندسة والحساب، تاريخ ووطنية، علوم، جغرافية، صحة، رياضة، رسم، واللغة الانكليزية)، فضلاً عن مادة الأعمال المنزلية للبنات لأعدادهن للحياة المنزلية، وكان مجموع الحصص في منهج الدراسة الابتدائية يتراوح ما بين ٣٢ الى ٣٤ حصة في الاسبوع<sup>(٥٧)</sup>، فقد امتاز التعليم الابتدائي كون مدارس ذات مباني قوية وتجهيزاتها بمستوى أفضل، فقد خصصت وزارة المعارف مبالغ لإنشاء مختبرات علمية وملاعب واسعة لهذه المدارس، فضلاً عن تقديمها وجبة غذائية للتلاميذ في المدرسة، ناهيك عن معلمي هذه المدارس من الحاصلين على المؤهلات العالية<sup>(٥٨)</sup>، ويستطيع تلاميذ وتلميذات المدارس الأبتدائية بعد تخرجهم الالتحاق بالثانوية ثم الجامعة، او المدارس المتوسطة الزراعية والتجارية أو مدرسة السويس البحرية، ومن بعدها تولى بعض الاعمال، ومختلف المهن الحرة كالتب، والمحاماة والهندسة، كما تستطيع البنات أن يلتحقن بمدارس المعلمات الاولى أو مدارس فنون التطريز، أو تربية والثقافة النسوية<sup>(٥٩)</sup>.

وتشير بعض الوثائق، ابتداءً من العام الدراسي ١٩٢٥-١٩٢٦ قد زادت سنوات الدراسة من ٤ الى ٥ سنوات، فضلاً عن زيادة عدد المدارس الأبتدائية بصورة كبيرة لتصبح قرابة ١١٢ مدرسة، بعد ان كانت قبل تولي فؤاد الاول ٣٢ مدرسة فقط، وبدا العدد يزداد تدريجياً خلال عهد الملك فؤاد وتقرر عدم زيادة التلاميذ في الصف الدراسي على ٣٢ تلميذاً، الا اذا اقتضت الضرورة<sup>(٦٠)</sup>.

والجدير بالذكر، ان مجالس المديرية قامت بإنشاء مدارس ابتدائية بما يزيد على ما أنشأته الوزارات السابقة، فقد وصل عدد مدارس المجالس الى ٦٧٦ مدرسة، وأصبحت هذه المدارس تدار من وزارة المعارف

وقسم تديره مجالس المديریات<sup>(٦١)</sup>، ممّا يؤكد، إنّ التعليم الابتدائي قد خطا في عهد فؤاد الاول خطوات واسعة بعد زيادة عدد المدارس الابتدائية، ومن ثم ارتفاع نسبة المتعلمين في مصر الذين سيكون لهم دون ادنى شك دور مهم في المجتمع .

فيما يخص، مراقبة التعليم الابتدائي فقد كانت هناك لجنة خاصة تشرف على سير التعليم في المدارس التابعة لوزارة المعارف، تتكون من مراقب ومساعد، وفريق من مفتشي الاداب والعلوم واللغة العربية، ومدارس البنات مفتشون ومفتشات خاصة بهم<sup>(٦٢)</sup>، مامن شك، ان التعليم الابتدائي كان يتطلب مصروفات مالية، لذا قررت وزارة المعارف خفض مدة الدراسة الى ٤ سنوات بموجب المادة السادسة من قانون رقم ٢٥ الذي صدر في الحادي والعشرين من ايار عام ١٩٢٨، واعطى لوزير المعارف تحديد المصروفات المالية بالمدارس الابتدائية بقرار منه بعد تصديق مجلس الوزراء عليه<sup>(٦٣)</sup>، فضلاً عن صلاحيته بقبول كل عام بالمجان أو بنصف المصروفات لمن حالتهم المادية لاتسمح عدداً من التلاميذ المستجدين او المقيدین بالمدرسة الابتدائية بنسبة لاتزيد عن ٤% لكي يتاح مواصلة تعليمهم، والاستفادة من هذه المجانية<sup>(٦٤)</sup>.

أما بشأن امتحانات التعليم الابتدائي، فقد قررت وزارة المعارف ان يعقد سنوياً امتحان خاص للذين يتمون الدراسة الإبتدائية وفقاً للمنهج المقرر بهذا التعليم ويمنح من يجتاز الامتحان شهادة الدراسة الابتدائية، تخول له الالتحاق بالثانوية أو مدرسة الفنون او الزراعة كما تجيز له وظيفة من الوظائف الصغيرة في الحكومة<sup>(٦٥)</sup>.

تأسيساً على ذلك، فإن طلاب هذه الشهادة كادت ان تقف رغبتهم في التعليم عند هذا الحد فقط، لأنّ لحكومة كانت تستختمهم في مناصب ادارية صغيرة، كونها كانت تخلو من موظفين يعادلون اولئك الحاصلين على شهادة الأبتدائية، وبقي تعيينهم مستمراً لشغل مناصب ادارية وفنية في الوزارات ومرافق الحكومة المختلفة<sup>(٦٦)</sup>، وفي الحادي والعشرين من ايار ١٩٢٣ صدر مرسوم ملكي جاء فيه " يعقد امتحان يسمح فيه كل من اتم الدراسة الأبتدائية وفقاً للمنهج المقرر من قبل وزارة المعارف، بأن يعطى الطالب الناجح في الامتحان شهادة إتمام الدراسة الأبتدائية، بحيث لا يحق للطالب اكمال دراسته في الثانوية او مدارس المحاسبة او التجارة والفنون والصنائع والزراعة المتوسطة، الا من يحصل على تلك الشهادة المنوه عنها اعلاه، على ان يعقد الامتحان لمرة واحدة في اخر السنة وتكون الاختبارات التحريرية والشفهية في المواد: اللغة العربية - الانكليزية او الفرنسية حسب رغبة الطالب - الترجمة - الخط العربي - الحساب - الهندسة - الجغرافية - التاريخ - وقانون الصحة والرسم"<sup>(٦٧)</sup>.

وفي الشأن نفسه، جعل القانون الطالب ناجحاً في كلا الاختبارين (التحريري، والشفهي) في حال حصوله على درجات تعادل: ٥٠% من النهاية الكبرى في العربي، و ٤٠% من النهاية الكبرى لكل من الانكليزي او الفرنسي والترجمة، و ٤٠% لباقي المواد المذكورة، اما المواد التي تدخل في الاختبار الشفهي

فهي (اللغة العربية، الانكليزية او الفرنسية فقط)<sup>(٦٨)</sup>، فقد بلغ عدد المتقدمين لأمتحان إتمام الدراسة الابتدائية عام ١٩٣٣ ما يقارب ١٦,٣٤٨ طالباً نجح منهم ١٠٦٤٢ في الدور الاول بنسبة ٦٥% وقد تضاعف هذا العدد فيما بعد بنسبة ١٠ اضعاف<sup>(٦٩)</sup>.

#### رابعاً: التعليم الثانوي:

تعرض التعليم الثانوي قبل تولي فؤاد الاول عرش السلطنة في مصر الى الكثير من المتغيرات، إذ لم توليه الادارة التعليمية السابقة اهتماماً كبيراً، فلم تبلغ مدارس هذا النوع من التعليم سوى ٦ مدارس حتى العام ١٩١٧، ثلاث منها بالقاهرة واثنان بالاسكندرية وواحدة في طنطا، الا ان وزارة المعارف عملت على زيادتها تدريجياً، كونها السبيل الى التعليم الجامعي فأنشأت مدرسة في اسبوط عام ١٩١٨، ثانية في المنصورة ١٩٢٠، وثالثة في القاهرة ١٩٢٢<sup>(٧٠)</sup>.

وهكذا بدأ ازدياد عدد طلاب هذا التعليم في المدارس حتى بلغ عام ١٩٢٣ ما يقارب ٢٠٥١ طالباً، كما زاد عدد الحاصلين شهادات عالية من الجامعات الاوروبية من مدرسي المدارس الثانوية، وكانت من جملة المدارس الثانوية الخاضعة لتفتيش وزارة المعارف عام ١٩٢٣، ٣٥ مدرسة يتعلم فيها قرابة ٥٠٢٦، لتصل خلال الاعوام ١٩٢٤-١٩٢٥ الى ٧٤٤٦ طالباً<sup>(٧١)</sup>، وقد كانت مدة الدراسة فيها ٥ سنوات تدرس في المرحلة الاولى (مواد التاريخ الطبيعي، والتربية الوطنية، وعلم النفس، والمنطق)، وأضيفت لتدريس البنات مواد تتعلق بمواضيع نسوية لمن يرغبن من الطالبات بحيث تستطيع الفتاة الالتحاق بالتعليم العالي، أو اتمام مواد الثقافة النسوية<sup>(٧٢)</sup>.

وفيما يخص تنظيم التعليم الثانوي، فقد صدر قانون رقم ٢٦ في التاسع والعشرين من ايار عام ١٩٢٨، الذي بموجبه قسمت الدراسة بالمدارس الثانوية الى قسمين: قسم عام ومدته ثلاث سنوات تنتهي بإمتحان يحصل الطالب فيه على شهادة الثانوية قسم أول (كفاءة)، والقسم الثاني الخاص ومدته سنتان يتفرع في بدايته الى فرعين أدبي وعلمي، وينتهي ايضاً بإمتحان يحصل فيه الطالب على شهادة إتمام الدراسة الثانوية القسم الثاني (البكالوريا)<sup>(٧٣)</sup>، بحيث اصبح نتيجة هذا التقسيم أن صار القبول في المدارس العالية مقيداً بهذا التقسيم، فلا يقبل في مدرسة الحقوق الا طلاب القسم الادبي، اما الهندسة والطب طلاب القسم العلمي<sup>(٧٤)</sup>، وقد حدد القانون شروط الالتحاق بالتعليم الثانوي والمصروفات المدرسية ومواد الدراسة، وأوجب ان تكون الدراسة باللغة العربية - بعد ان كانت تدرس بإحدى اللغتين الانكليزية او الفرنسية- وبين الاحكام الخاصة بالمواظبة والعقوبات<sup>(٧٥)</sup>.

وبشأن المناهج التعليمية في هذه المدارس، فلم يكن فيها ترابط بينها وبين حقائق المجتمع، فكانت منفصلة تماماً عن بيئة المجتمع، بحيث يتصور الطالب عند دخولها انه في عالم اخر غير العالم الذي يعيش فيه، ممّا دى الى غلبة الطابع النظري على المناهج التي لاتتمت الى مشكلات المجتمع لامن قريب ولا من بعيد<sup>(٧٦)</sup>.

لذلك يمكن القول، إنَّ الاهتمام العام في المدارس الثانوية أنصب على المواد الدراسية وحفظها، دون الاهتمام بالجانب التفكيرى، ممَّا جعل الطالب يحصر جهده في الاستظهار ليكتب له النجاح في الامتحانات<sup>(٧٧)</sup>.

لم تتبع وزارة المعارف في هذا الشأن سياسة تعليمية ثابتة بل كانت كثيرة التقلب من حيث مواد الدراسة التي طالما كانت في مد وجزر، ومنهاجها مرة تطول الى حد التخصص، ومرة تقصر الى حد الاقتضاب، حتى مدة الدراسة كانت ما بين التغيير والتعديل<sup>(٧٨)</sup>.

وبناءً على ذلك، شكلت وزارة المعارف عام ١٩٣٠ لجنة لدراسة اوضاع التعليم الثانوي واصلاحه، فقد اقترحت تقسيم مرحلة التخصص في القسم الثاني الى اربعة فروع بدلاً من اثنين، لكن لم يؤخذ بها، وبقي هذا التعليم يسير على نظام عام ١٩٢٨، حتى عام ١٩٣٥، عندما تقدم وزير المعارف (أحمد نجيب الهلالي) بتقرير مهم عن اصلاح التعليم الثانوي<sup>(٧٩)</sup>، ويعد هذا التقرير من الدراسات الجادة الناقدة للتعليم الثانوي في مصر، إذ ركز في نقده على شحن الخطط والمناهج، الامر الذي ادى الى تكريس المعلومات، واتجاه الطلاب الى الحفظ، المبالغة في الاهتمام بالامتحانات بحيث كانت طرق التدريس والكتب توجه لما يضمن اجابة الطالب على الاسئلة التي تختبر الحفظ لا التفكير، ضعف الطالب في اللغات بسبب كثرة الفصول وتضخم المناهج، وكذلك سوء نظام التفثيش بسبب قلة المفتشين وكثرة الاعباء الملقاة على عاتقهم<sup>(٨٠)</sup>.

فضلاً عمَّا تقدم، فقد ابدى الهلالي بعض المقترحات لاصلاح هذا النوع من التعليم من اهمها: أن يعاد النظر في توزيع سنوات الدراسة بين القسم العام والقسم الخاص، فيكون القسم الاول مرحلة ثقافة عامة لمدة اربع سنوات لجميع الطلاب يحصل بعدها الطالب على شهادة الثانوية قسم عام (الثقافة)، في حين مرحلة التخصص فتكون مدتها سنة واحدة يتخصص فيها الطالب في احدى الشعب (الاداب، العلوم، أو الرياضيات)<sup>(٨١)</sup>.

#### خامساً: التعليم الفني:

كان لأرتباط التعليم الفني بالمجتمع المصري أثره على حركة التعليم، فقد شهد عهد فؤاد الاول تغييرات ملموسة في اوضاع التعليم، وبالتحديد التعليم الفني، بعد ان اتجهت البلاد نحو مشروعات اقتصادية وطنية من ابرزها بنك مصر، ومع نمو الوعي القومي زادت الرغبة في النهوض بالتعليم الفني<sup>(٨٢)</sup>، لذلك لم يقتصر اهتمام وزارة المعارف بالتعليم الاولى والابتدائي والثانوي فحسب، بل شمل التعليم الفني (الصناعي، التجاري، الزراعي)<sup>(٨٣)</sup>، أمَّا بشأن التعليم الصناعي، فلم تبلغ عدد مدارسه قبل تولي الملك فؤاد سوى خمسة مدارس فقط، وفي عام ١٩١٧ بلغت ١٨ مدرسة، تضم ما يقارب ٣٠٦٠ طالباً، حتى اصبح خلال عهد فؤاد الاول ٣٠ مدرسة كانت تضم ما لا يقل عن ١١,٧٧٨ طالباً يزولون مختلف الصناعات التي تلائم حاجة البلاد<sup>(٨٤)</sup>، إذ اصبح القبول بالمدارس الصناعية ممن حصلوا

على شهادة الأبتدائية، بعد ان كانت الالتحاق بها مقتصرًا على خريجي التعليم الاولي أو من يعرف القراءة والكتابة، فقد كانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات يلتحق بعدها الطالب المتخرج بالقسم الثانوي لمدة سنتين او مدرسة الفنون التطبيقية أو الصنایع لمدة ثلاث سنوات، ثم زادت مدة الدراسة الى ٥ سنوات عام ١٩٢٨<sup>(٨٥)</sup>.

بعد صدور دستور عام ١٩٢٣، وجهت عناية خاصة بهذا التعليم، فقد قامت وزارة المعارف وبالاتفاق مع مجالس المديریات بإنشاء اقسام ليلية لتعليم الصناع والعمال من اجل القضاء على الامية ، بحيث تم افتتاح ٢٢٢ قسم ليلي في جميع المحافظات المصرية والمديریات، يتعلم فيها قرابة ٢٧٠٠٠ متعلم مهن مختلفة، فضلاً عن افتتاح قسم ليلي مجاني لمدارس الفنون والزخارف المصرية وتعليم النسيج ومهن اخرى، ووصل عدد الورش الخاصة والحكومية الى ٣٢ ورشة، ومن ابرز المدارس الصناعية عي مدرسة (السنطة) في القاهرة ومدرسة محمد علي بالاسكندرية<sup>(٨٦)</sup>.

وفي الشأن نفسه، اهتمت وزارة المعارف بإصلاح خطط التعليم الصناعي ومفاهيمه من خلال ادخال صناعات جديدة لاعداد صناع مهرة في مختلف الصناعات، فقد ادخلت اقسام جديدة مثل (الكهرباء، التلغراف والراديو، اللاسلكي، هندسة السيارات، الهندسة الصحية، والاشغال الزخرفية، الكرائيت، بناء السفن، وصناعة الزجاج...)، ولتشجيع خريجي تلك المدارس على مزاوله ماتعلموه من صناعات، قرر مجلس الوزراء عام ١٩٢٩ تخصيص مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه مصري، لمساعدة هؤلاء الخريجين التي تمكنهم من بدء حياتهم العملية الحرة<sup>(٨٧)</sup>.

فضلاً عن ذلك، اشتركت وزارة المعارف مع وزارة المالية في إنشاء مصانع لصناعة الجلود والحفائب، ومصنع لأصلاح الساعات، وآخر لإصلاح الآلات الزراعية، لتمنح عدداً كبيراً من خريجي تلك المدارس ان يجدوا مجالاً للعمل، ولاشك ان إنشاء وزارة التجارة والصناعة عام ١٩٣٠ قد اسهم في تقدم تلك المدارس وانجاحها<sup>(٨٨)</sup>.

أما بشأن التعليم التجاري، فقد كانت مدارسه مقتصرة على مدرسة واحدة في القاهرة لغاية عام ١٩١٧، ثم زاد عددها الى خمس مدارس تضم قرابة ٢٠٠ طالب، كان الغرض منها تدريب طبقة من الشباب على الاعمال الكتابية والحسابية في المحال والمصارف التجارية والمصالح الحكومية<sup>(٨٩)</sup>، وبما ان خطة وزارة المعارف بأن يكون التعليم التجاري نظرياً بحتاً، الا ان الشركات والبنوك كانت بحاجة الى تعليم ميداني وعملي، لذلك عمدت وزارة المعارف الى إنشاء اقسام ليلية لتدريس فن الآلة الكتابة والاختزال باللغات العربية والانكليزية والفرنسية، الامر الذي سيحقق هدف تلك الشركات من جانب<sup>(٩٠)</sup>، ومن جانب اخر تزويد الشبان بالفرصة الملائمة لتوسيع معلوماتهم ورفع المستوى الثقافي وتنمية مداركهم لاسيما بعض المتعلمين الذين يشتغلون في النهار وكسب قوتهم من خلال الاعمال التجارية والحسابية، فقد بلغت هذه الاقسام ١٢ قسماً خلال عهد فؤاد الاول بعد ان كانت قبل توليه ثلاثة اقسام فقط<sup>(٩١)</sup>.

إزاء ذلك، زاد الاهتمام بهذا الفرع من التعليم بعد ثورة ١٩١٩، وجهود الحكومة من أجل تعيين خريجو تلك المدارس التجارية في البنوك والشركات، فكان ثمرة ذلك ان تقدم التعليم التجاري تقدماً ثابتاً، لاسيماً بعد إنشاء وزارة المعارف مدرستين للتجارة المتوسطة عام ١٩٢٣ واخرى ١٩٢٨ إحداها في القاهرة والاخرى بالاسكندرية، ثم زادت تدريجياً في مدن متعددة من مصر (المنصورة، طنطا، بور سعيد، الزقازيق، المينا، وشيب الكوم...) (٩٢)، كما تم إضافة مواد ثقافية عامة تمكن طلبة هذه المدارس من مواصلة تعليمهم حتى يتمكنوا من الالتحاق بالمعاهد العليا بعد ذلك (٩٣).

والجدير بالقول، إنَّ التعليم التجاري قد تقدم تقدماً واضحاً خلال عهد الملك فؤاد الاول، وبالتحديد بعد عام ١٩٢٠، العام الذي تم فيه إنشاء بنك مصر، الذي يعد عاملاً لنمو هكذا نوع من التعليم (٩٤).

اما فيما يتعلق بالتعليم الزراعي، فبالرغم من كون مصر بلد زراعي، الا أنه لم يهتم بهذا التعليم ومحاولة ترفيقته وتقدمه، إنما انحصر اهتمام الحكومات التي سبقت عهد فؤاد الاول

تحسين وسائل الري لزيادة انتاج المزروعات ولاسيما القطن من أجل تصديره، وبعد تولي الملك فؤاد الحكم بدأ الاهتمام بهذا النوع من التعليم من خلال قيام وزارة المعارف بإنشاء العديد من مدارس الزراعية من ابرزها مدرسة الزراعة المتوسطة بالمنيا عام ١٩٢٢ (٩٥)، كما أسهمت مجالس المديرية في نشر التعليم الزراعي وانشئت مدارس الزراعة، كان الغرض منها نشر الوعي الزراعي وتخريج مزارعين قادرين على العمل في مزارعهم الخاصة او مزارع غيرهم، وبلغ عدد المدارس في الاسكندرية من هذا النوع ٥ مدارس يدرس فيها ما لا يقل عن ١٥٠٤ (٩٦).

كانت مدة الدراسة في هذه المدارس ٣ سنوات وكان يلتحق بها ابناء الفلاحين ممن يعرفون القراءة والكتابة، بتعبير أدق ممن اتموا دراستهم في التعليم الاول، بحيث يتلقون فيها دراسات في الزراعة العملية مع قدر بسيط من الثقافة العامة، ثم اصبح بعد عام ١٩٢٨ القبول بهذه المدارس ممن يحصل على شهادة الابتدائية، والمتعلمين في هذه المدارس من الطبقة الغنية الفلاحية، فهؤلاء هم القادرين على دفع مصروفاتها التي تتراوح ما بين ١٥ و ٥٠ جنيهاً مصرياً شهرياً، اذ لم يكن بإمكان اولاد الفقراء دفع لك المبالغ (٩٧).

وفي السياق ذاته، فقد أنشأ عام ١٩٣٥ مكاتب زراعية ملحقة بمدارس الزراعة المتوسطة في مدن مشتهر وشبينالكوم، والمنيا، وطنطا، والمنصورة، وكانت الدراسة مقتصرة على التدريب العملي في الحقول ومرافق المدارس الزراعية التي بها هذه المكاتب (٩٨).

#### سادساً: التعليم العالي (الجامعي):

تمتاز الجامعة عن المدرسة في كونها تقوم على البحث والمعرفة، فهي تحاول كشف الحقائق وتطويرات العلم الجديد، ونقد اهم ما توصل اليه العلم وتعديله من خلال طرح رؤى جديدة، في حين يقتصر دور المدرسة على تعليم اخر (٩٩)، ولأهمية ذلك، تنقل لنا نص ماكتبته صحيفة البلاغ الاسبوعية

بهذا الشأن "من دون التعليم العالي لا يأتي من العلم فائدة تذكر، والمعرفة القليلة أفقر من الجهل، فأذا أردنا بامتنا خيراً وجب علينا ان نسعى في تعليم قادتها ونبغائها تعليماً صحيحاً عالياً"<sup>(١٠٠)</sup>، فقد شجع المثقفون على إنشاء الجامعة المصرية الاهلية عام ١٩٠٨، تولى الامير فؤاد رئاستها مايقارب خمس سنوات ١٩٠٨-١٩١٣، ثم جاء بعده حسين رشدي لغاية ١٩١٦، ومن ثم الامير يوسف كمال حتى العام ١٩١٧<sup>(١٠١)</sup>.

وقد تعرضت الجامعة الاهلية عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى الى أزمة مالية، فقد انخفضت الاعانات الحكومية لها، ممّا بدأ عليها التعثر في إداء رسالتها، وكادت ان تغلق ابوابها وقتئذ، الا ان تولي فؤاد الاول الحكم في مصر عبرت الجامعة- عن طريق التبرعات- تلك الأزمة حيث بدأ التخطيط لتحويلها الى جامعة حكومية او اميرية<sup>(١٠٢)</sup>، فوافق مجلس الوزراء المصري مبدئياً على إنشاء جامعة حكومية بناءً على مقترح وزير المعارف بتاريخ ١٧ شباط ١٩١٧، وعى اثر ذلك تم تعيين لجنة للنظر في ذلك المشروع، وقدمت اللجنة تقريرها النهائي للوزارة عام ١٩٢١، فقد اشارت فيه الى ضم جميع المدارس العالية تحت ادارة واحدة (الجامعة)، الا ان الدعم المالي حال دون تنفيذ ذلك المشروع<sup>(١٠٣)</sup>.

ويذكر أستاذ الجيل "احمد لطفي السيد\*" -الذي كان وكيلاً للجامعة الاهلية انذاك- في مقابلة له مع الملك فؤاد الاول عقب اعلانه ملكاً على مصر عام ١٩٢٢، "عزم الملك على إنشاء جامعة حكومية، بحيث تكون الجامعة القديمة كلية الاداب فيها"<sup>(١٠٤)</sup>.

وممّا يلفت النظر، أنّ تزايد اعداد الطلاب الطلاب في المدارس العالية، قد جعل الكثير منهم ان يتجهوا الى الجامعات الغربية لإكمال دراستهم حتى بلغ عددهم عام ١٩٢٢ مايقارب ١٠٧٢ طالباً، ممّا دفع المهتمين الى ضرورة اقامة جامعة توحد تلك المدارس<sup>(١٠٥)</sup>، من جانب اخر، طالبت إدارة الجامعة المصرية القديمة وزارة المعارف بأن تعامل شهادتها معاملة شهادات المدارس العالية التي تخول لحاصلها التوظف في الحكومة، الا ان رد الوزارة كان "ليس في وسع الوزارة الاعتراف بشهادة التي تمنحها الجامعة لمتخرجيها بالكيفية المرغوبة، مادامت بعيدة عن الاشراف على الدراسة فيها"<sup>(١٠٦)</sup>.

ممّا شجع على فكرة إنشاء الجامعة، هو تحييد بريطانيا لها، هذا الامر الذي فسره الباحث الامريكي "دونالد مالكوم ريد" في كتابه "دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة" بأنه نتج عن إنشاء الجامعة الامريكية في القاهرة ١٩٢٠، بكل المخاوف التي صاحبت هذا الانشاء والتي انصرفت الى غلبة الثقافة الامريكية على الانكليزية، وما ستواجهه من تزايد ردود الافعال جراء قيام هذه الجامعة<sup>(١٠٧)</sup>، فضلاً عن، زيادة المدارس العليا التابعة لوزارات مختلفة كالزراعة والتجارة وعلوم البيطرة ومدارس الحقوق، والطب والمعلمين والهندسة، ومدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي، لذلك كان من المفترض قيام جامعة تنتظم في سلكها تلك المدارس المتناثرة<sup>(١٠٨)</sup>.

زيادة على ذلك، كانت وزارة المعارف قد عقدت العزم على إنشاء جامعة أميرية، يكون من اقسامها كلية للآداب قد تنافس كلية الآداب في الجامعة المصرية الاهلية، الامر الذي رحب به القائمون على شؤون الجامعة الاهلية بفكرة توحيد الجهود التعليمية واندماجها بالجامعة الجديدة، ولاسيما انهم كانوا امام ارادة الملك فؤاد السامية<sup>(١٠٩)</sup>.

وبناءً على هذه الاعتبارات، تم رفع أمر الى مجلس الوزراء بشأن ضم جميع المدارس العالية والخصوصية التابعة لوزارات مختلفة كالحقانية والزراعة تحت إشراف وزارة المعارف العمومية، كونها المختصة بأمر التربية والتعليم، ونتيجة ذلك وافق المجلس الاعلى للمعارف في الثلاثين من تشرين الاول ١٩٢٣، على إنشاء جامعة بأقرب وقت<sup>(١١٠)</sup>.

فضلاً عن ذلك، قامت وزارة المعارف بضم كل من مدرسة الحقوق الملكية والقضاء الشرعي، والطب البيطري، ومدرسة الزراعة العليا والمتوسطة الى إشرافها، وذلك بموجب قانون رقم ٣٤ عام ١٩٢٣، على ان تكون ميزانيات تلك المدارس تابعة لوزارة المعارف، ويخول وزير المعارف جميع الصلاحيات التي كان يتمتع بها وزير الحقانية والزراعة سابقاً فيما يخص تلك المدارس، ويعمل بهذا المرسوم من تاريخ نشره بالجريدة<sup>(١١١)</sup>.

وهكذا تم الاتفاق بين إدارة الجامعة الاهلية مع وزارة المعارف على نقل تبعية الجامعة للوزارة للأشراف عليها وفق الشروط الاتية اهمها: ان تكون مستقلة في إدارتها، ومعهداً عاماً، وأن تحترم تعهدات الجامعة نحو اساتذتها وموظفيها<sup>(١١٢)</sup>، كما تم الاتفاق على تحويل مدرستي الحقوق والطب الى كليتين ودمجها في الجامعة وتُضم اليها كلية العلوم، وبالإمكان اضافة كليات اخرى فيما بعد، وتسلم جميع اموال الجامعة الى وزارة المعارف من اجل الانفاق عليها وإنشاء مباني جديدة لها<sup>(١١٣)</sup>، وفي الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٢٤، نشرت الاهرام مشروع قانون إنشاء الجامعة، وكانت من بين ما تضمنه، انها تبدأ بالكليات الاربع الحقوق والآداب وكلية العلوم والطب، ويكون وزير المعارف رئيساً لها بحكم منصبه، فضلاً عن ادارته للشؤون التنفيذية والتعليمية، ورئاسته لمجلس الجامعة، وهناك معاون المدير وسكرتير يقوم بتحصيل المصروفات وتسجيل الطلبة وعلان نتائج الامتحانات، واخيراً عمداء الكليات المنوط بهم دعوة الاعضاء الى الجلسات<sup>(١١٤)</sup>.

بعث مشروع إنشاء الجامعة الى الحياة اوائل عام ١٩٢٥، عندما اصدر الملك فؤاد مرسوم في ٢٣ اذار من العام نفسه، حول وجوب افتتاح الجامعة المصرية في اول العام الدراسي ١٩٢٥-١٩٢٦<sup>(١١٥)</sup>، وبناءً على ما عرضه وزير المعارف وموافقة مجلس الوزراء، تنشأ في القاهرة جامعة تسمى (الجامعة المصرية) مكونة من كلية الآداب والحقوق والعلوم وكلية الطب التي تشمل فرع الصيدلة، وغير ذلك من الكليات التي ستنشأ فيما بعد على ان تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة<sup>(١١٦)</sup>، وبمقتضى صدور هذا المرسوم انتهى دور الجامعة الاهلية المصرية التي كان للملك فؤاد دوراً في نشأتها عندما كان اميراً<sup>(١١٧)</sup>.

وبذلك خرجت الجامعة الى حيز الوجود تبشر بمستقبل زاهر، فقرت عين الملك بتحقيق تلك الامنية التي طالما تاقت اليها البلاد<sup>(١١٨)</sup>.

ومما تقدم ان المسؤولين عن الجامعة الجديدة حبذوا ان تكون هيئة التدريس في سنيها الاولى من الاجانب وتشجيعاً من الملك فؤاد الاول على هذا الرأي، تم اختيار أربعة من الاجانب امريكي لعمادة كلية الهندسة والعلوم، وبريطاني لكلية الطب، وفرنسيين لكلية الاداب والحقوق<sup>(١١٩)</sup>، كما تم اختيار منصب مدير الجامعة الجديدة احمد لطفي السيد الذي استمر في هذا المنصب من اذار ١٩٢٥ ولغاية حزيران ١٩٢٨<sup>(١٢٠)</sup>.

اتخذت الجامعة الجديدة مع نشاتها قصر الزعفران - في حي العباسية - بمدينة القاهرة ليكون مقراً مؤقتاً لأدارتها، حتى ينتهي بناؤها الذي شرع البناء فيه ١٩٢٨، وبدأت من هناك اصدار قراراتها لسير العملية التعليمية<sup>(١٢١)</sup>، اما فيما يخص شروط القبول بالجامعة الجديدة، ان يقدم الطالب استمارة حكومية، وحاصل على شهادة الثانوية في قسم ادبي لكليتي الاداب والحقوق، وقسم علمي لكليتي العلوم والطب، مع الكشف طبياً على الطالب، وتحديد مكان الكشف في نفس المكان المراد التقديم اليه<sup>(١٢٢)</sup>، وبشأن الراغبين دخول كلية الطب والعلوم أو الصيدلة، أداء امتحان تحريري في الطبيعة والكيمياء ومعلومات عامة يكتب الطالب فيها موضوعاً علمياً واحداً من خمس موضوعات، وتكون الاجابة فيه باللغة الانكليزية أو الفرنسية، أما الراغبون في الالتحاق بالاداب والحقوق فعليهم ان يخوضوا الامتحان على يومين الاول معلومات عامة، والثاني في امتحان اللغات، في حين تقرر ان تكون المصروفات ٣٠ جينهاً في السنة لجميع الكليات ما عدا قسم الصيدلة ٢٠ جينهاً<sup>(١٢٣)</sup>.

والجدير بالملاحظة، ان الملك فؤاد الاول قد اصدر مرسوماً اخر برقم ٤٢ في السادس والعشرين من اب ١٩٢٧، لإعادة تنظيم الجامعة بأسم جديد (جامعة فؤاد الاول)، والتي كانت وظيفتها في كل مايتعلق بالتعليم العالي ومهمتها تشجيع البحوث العلمية، والعمل على رقي الاداب والعلوم ونشرها في البلاد، ومن الوجهة القانونية الجامعة مؤسسة مستقلة لها كامل الحق في غدارة املاكها وتوزيع الاعانة التي تقدمها لها الحكومة سنوياً بما يتفق وحاجاتها<sup>(١٢٤)</sup>، فقد اشارت المادة السابعة من هذا القانون، الى مجلس الجامعة ينتخب لمدة ثلاث سنوات احد عمداء الكليات وكيلاً لها يقوم مقام المدير عند غيابه ويجوز تجديد انتخابه، ولايجوز اقالة العميد من العمادة قبل انقضاء مدته وهي ٣ سنوات، الا بقرار من الوزير بعد أخذ رأي مجلس إدارة الجامعة، ولايجوز إعادة ترشيح المقال قبل مضي سنتين<sup>(١٢٥)</sup>.

لم يبقَ إلا، وضع حجر الاساس لبناء الجامعة الجديدة والذي تم وضعه في مدينة الجيزة بالقاهرة في ٧ شباط ١٩٢٨، امام حدائق الاورمان، وقد حضر حفل الافتتاح الملك فؤاد والعائلة المالكة من امراء ووزراء، والمعتمدون السياسيون، وكبار الموظفين والصحفيون، فقد وضعت كراسات من الصحف ومجموعة من النقود في جوف حجر الاساس<sup>(١٢٦)</sup>، كما وضع في ١٦ كانون الاول من العام نفسه، حجر

الاساس لكلية الطب ومشفاها الذي حمل اسم الملك فؤاد، حيث منحت الحكومة مساحة ٤٠ فدان في منيل الروضة لبنائهما، وانفقت على تكاليف البناء قرابة المليون جنيه مصري<sup>(١٢٧)</sup>، وخصصت مساحة ٩٠ فدانا لبناء كليات الحقوق والعلوم والاداب ومكتبة الجامعة، وأنفق لبناء كلية العلوم قرابة ٣٥٠ الف جنيه، وكانت الحكومة عازمة على إنشاء مدينة جامعية في القاهرة تتيح للأساتذة والطلبة السكن فيها<sup>(١٢٨)</sup>.

وفي الشأن نفسه، يذكر علي الشمسي ان الجامعة المصرية لم تكن الا ثمرة من ثمار النهضة القومية، وحرص الملك فؤاد ان تكون مباني الجامعة اعجوبة في فخامة البناء، وان تكون القاعة الكبرى اضخم مكان في الجامعة<sup>(١٢٩)</sup>، اما بشأن مكتبة الجامعة فكانت ذات شأن كبير، إذ بلغت مجلداتها نحو ١٥٠ الف مجلد، فقد اهدى اليها ملوك وجامعات ومعاهد علمية من اجانب ومصريين، فضلاً عن تبرع الملك فؤاد بمكتبة اخيه الامير ابراهيم حلمي التي آلت اليه عن طريق الميراث وهي تشمل ٢٠ الف مجلد، وكذلك مكتبة الامير كمال الدين حسين ومكتبة طلعت بك بها ٦٥٠٠ مجلد، وامتازت بالمخطوطات والكتب النادرة باللغات العربية والفارسية والتركية<sup>(١٣٠)</sup>.

وفي عام ١٩٣٣، صدق الملك فؤاد على قرار مجلس النواب والشيخ على قانون رقم ٢١ في ٣٠ نيسان من العام نفسه، والذي يخص توظيف الهيئة التدريسية بالجامعة، فقد نصت المادة الاولى منه أن أعضاء الهيئة مكونة من اساتذة نو كراسي، واساتذة مساعدين ومدرسين ويشترط في المدرس ان يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه، وفي الجراحة وطب الأسنان والصيدلة على درجة الماجستير، أو حاصلاً على درجة تعد معادلة لها من جامعة أجنبية أو معهد معترف بهما، ويجب على الاستاذ أو الاستاذ المساعد ان يكون له بحوث قيمة مبتكرة، كما نص القانون على عدم جواز اشتغال أعضاء هيئة التدريس بالتجارة او المشاركة في إدارة اي عمل تجاري أو مالي أو صناعي<sup>(١٣١)</sup>.

وقد ارتفعت الجامعة الى مصاف الجامعات الاوروبية، ودخلت الجامعة دور الازدهار والانتعاش، حيث صدر في الثاني والعشرين من اب عام ١٩٣٥، المرسوم الملكي بجعل كل من مدرسة الحقوق الملكية والزراعة العليا والتجارة والطب البيطري كليات تابعة لجامعة فؤاد الاول وبذلك اصبح عدد الكليات ثمانية (الاداب- العلوم -الحقوق- الطب ويشمل الصيدلة والاسنان وقسمي الممرضات والمولدات- كلية الطب البيطري- الهندسة- الزراعة-التجارة)<sup>(١٣٢)</sup>، وانشأت الجامعة معاهد علمية للدراسات العالية والابحاث للتخصص في بعض المواد الهامة مثل (معهد الادارة والدراسات الجنائية بكلية الحقوق، ومعهد الابحاث في الاحياء المائية التابعة لكلية العلوم ومقره بالگردقة بالبحر الاحمر)<sup>(١٣٣)</sup>.

ومما تجدر الاشارة اليه، أن إدارة الجامعة قسمت كلية الاداب الى ستة اقسام وهي: (اللغة العربية واللغات السامية، الآثار، الفلسفة، علم الاجتماع، التاريخ والجغرافية، اللغات الحية، الاداب اليونانية والرومانية)، يقوم بالتدريس في كلية الاداب ١١ استاذاً رسمياً تسعة منهم اجانب واثنان مصريان، لهم

مساعدون وتمنح الكلية لمتخرجيها شهادة الليسانس بعد دراسة اربع سنوات<sup>(١٣٤)</sup>، ونود ان نذكر في هذا المقام، ان اول شهادة ماجستير منحت في كلية الاداب عام ١٩٣٥، للأستاذ احمد عزت عبد الكريم المدرس في جامعة فؤاد، وكان عنوان بحثه " تاريخ التعليم في عصر محمد علي" واجازته الكلية مع مرتبة الشرف، وطبع هذا البحث في مجلد ضخّم سنة ١٩٣٨ طبقاً للمعلومات التي نشرتها مجلة مصرية لاحقاً<sup>(١٣٥)</sup>.

اما كلية العلوم، فتدرس فيها الرياضة البحتة، والتطبيقية، والكيمياء والنبات والحيوان والجيولوجيا، فيها ستة اساتذة اجانب وواحد مصري، واستاذان مساعدان مصريان، في حين كانت مدة الدراسة في كلية الحقوق ثلاث سنوات يحصل فيها الطالب على شهادة الليسانس، وفيها معهد الدراسات الجنائية والدراسات الادارية والمالية، ومدة الدراسة فيها سنة واحدة والمحاضرات فيها بعد الظهر، يمنح المتخرج منه شهادة دبلوم عالي في العلوم الجنائية والادارية والمالية<sup>(١٣٦)</sup>، اما كلية الطب فحددت مدة الدراسة فيها خمس سنوات ونصف، في كلية الطب وطب الاسنان والصيدلة وقسم الممرضات والمولدات والمستشفى التعليمي، تمنح متخرجي هذه الاقسام مجموعة من الدرجات (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، والدكتوراه)<sup>(١٣٧)</sup>.

وقد بدأ إقبال الطلاب على الدراسة في الجامعة بشكل كبير بحيث ارتفع العدد الى ٨٢٢٠ طالب، ولم يقتصر على المصريين فقط، وإنما ضمت مختلف الجنسيات، بلغ عدداً المنتسبين العرب فيها قرابة ٥٠٠ طالب خلال العام الدراسي ١٩٣٥-١٩٣٦<sup>(١٣٨)</sup>.

وقد أشار الدكتور محمد عبدالله العربي، استاذ القانون الاداري والمالي في كلية الحقوق إلى أهمية الجامعة المصرية بقوله " الجامعات هي المصايح التي تكشف بنورها كل ما يحيط بها، فعلاوة على واجبها في تعليم شباب الدولة وتكوين عقولهم وتزويدهم بالمعرفة والبراعة اللازمين لعملهم في الحياة، عليها واجب اخر في استجماع سائر المعلومات التي يكشف عنها البحث والتجربة في مختلف الاقطار والتي تكون ضرورية لهداية نشاط الدولة في مظاهره المتعددة"<sup>(١٣٩)</sup>.

#### سابعاً: تعليم البنات:

كانت المدارس المتوافرة لتعليم البنات هما مدرستين : مدرسة السنينة (وهذه إنشأت في عهد الخديوي اسماعيل)، ومدرسة عباس الاول التي انشأت منذ ١٨٩٥، وكان الضغط على هاتين المدرستين شديداً حيث كانت ترفض المئات من الطلبات التي تقدم لها في اوائل القرن العشرين<sup>(١٤٠)</sup>، مما دعى الى انشاء اول مدرسة ثانوية للبنات عام ١٩٢٠، في القاهرة في مدينة الحلمية، وتلتها مدرسة رأس التين الاولى عام ١٩٢٢، وكانت الدراسة في هاتين المدرستين لقاء اجر معين يصل الى ١٥ قرش، كتكاليف لصرف الكتب والمستلزمات المدرسية، وفي عام ١٩٢٤، قرر وزير المعارف بقبول البنات الالتي يسكنن في مناطق تخلو من مدارس خاصة لهن بمدارس رياض الاطفال للبنين من اجل تعليمهن<sup>(١٤١)</sup>، وفي عام ١٩٢٨،

جعل نظم التعليم في المدارس الابتدائية للبنات على غرار ماتسير عليه مدارس البنين، فضلاً عن انشاء اول مدرسة لفنون التطريز على وفق الانظمة التعليمية المتطورة، وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، تقبل الحاصلات على شهادة الدراسة الاولية ويتعلمن فيها مجاناً، كما انشأت في القاهرة في مدينة الزمالك ثانوية الاميرة فوقية، عام ١٩٢٩، ثم زادت بعد ذلك لتصل الى خمس مدارس ثانوية للبنات<sup>(١٤٢)</sup>.

من المؤكد، إفادة تلك المدارس من العلوم الحديثة التي كانت تدرس باللغة الانكليزية والفرنسية بصورة مؤقتة، فضلاً عن تدريس بعض الفنون كالرسم والموسيقى، بهدف اعداد الطالبات للدراسة في المدارس العالية، او مهنة التدريس ان رغبن في ذلك، اضافة الى ترقية مستواهن العلمي والخلقي<sup>(١٤٣)</sup>، ويمكن الاشارة هنا، ان الغرض من تعليم البنات هر إعدادهن لأكبر مهنة يقوم بها الانسان وهي التربية ورعاية شؤون المنزل على اكمل وجه، فكانت اغلب المواد التي تدرس في تلك المدارس لها علاقة بهذا الشأن في منهاج تعليم البنات<sup>(١٤٤)</sup>.

والملاحظ أنّ عدد الطالبات في المدارس الابتدائية للبنات بلغ خلال العام الدراسي ١٩٢٣-١٩٢٤، ٧٩ طالبة واستمر بالتزايد تدريجياً، كما منحت المجانية في تلك المدارس للتلميذات اللاتي لا يستطيعن اولياء امورهن دفع المصروفات ، وقررت وزارة المعارف بتخفيض المصروفات الدراسية لتلميذات السنتين الاولى والثانية بمدرسة البنات الابتدائية بمحرم بك بالاسكندرية، بنسبة ٩ جنيهات بدلاً من ١٢ جنيهاً في السنة، وكان ذلك الامر تشجيعهن على التعليم<sup>(١٤٥)</sup>.

وبحلول عام ١٩٣٥، اصبحت مدة الدراسة بمدارس البنات الابتدائية ٦ سنوات بدلاً عن ٥ سنوات للبنين، علماً ان من يقوم بتعليمهن مدرسات اجنبيات ومدرسين، ويشرف عليهن ناظرات اجنبيات، ولشدة الاقبال على تعليم البنات، وعم وجود معلمات ذات كفاءة علمية للقيام بمهمة التدريس، استدعى إنشاء مدارس للمعلمات من اجل إعداد معلمات ذات كفاءة صالحات لتلك المهنة<sup>(١٤٦)</sup>، اما بشأن تعليمهن الفني، فمنذ عام ١٩١٧، ولغاية ١٩٢٢، كانت وزارة المعارف تشرف على مدرستين صناعيتين للبنات تابعتين، لاحدى الجمعيات الخيرية، وكانت واحدة بالقاهرة واخرى بالاسكندرية، وبلغ عدد الطالبات خلال تلك المدة ١٥٥ طالبة في مدرسة مشغل بطرس باشا في القاهرة، اما مدرسة اليانغ للبنات بالاسكندرية فقد بلغ عددهن ٦٥ طالبة<sup>(١٤٧)</sup>.

وينعكس الامر نفسه، على المدارس الالهية الفنية للبنات، فكان منها مدرسة دمياط للتدبير المنزلي، ومدرسة بطرس الالهية الفنية للبنات، في حين سلك التعليم التجاري طريقه اتجاه الفتيات منذ عام ١٩٣٠-١٩٣١، على هيئة اقسام ليلية يلتحق بها الحاصلات على شهادة الابتدائية لمدة عاميين، وهكذا التعليم الصناعي للبنات فقد انشأت مدرسة اولية عام ١٩٢٥، وكان الغرض منها تزويد خريجات المدارس الاولية بدراسة عملية تعينهن على الحياة، وكانت مدة الدراسة فيها خمس سنوات<sup>(١٤٨)</sup>.

اما فيما يخص تعليمهن الجامعي، ففي عام ١٩٢٣، بدأت المدارس الثانوية للبنات إعدادهن للدخول بالجامعة، وبالفعل تم قبولهن رغم قلة أعدادهن، فقد التحقت ستة فتيات بكلية الطب فرقة الاعدادية عام ١٩٢٨، وفي العام التالي تقدمت مجموعة من خريجات المدرسة الامريكية للبنات وعى رأسهن (سهير القلماوي) بطلب الالتحاق بالجامعة ، وتم قبولهن سنة ١٩٣٣، وتعد كل من سهير القلماوي، وفاطمة سالم سيف، الطالبتين في كلية الاداب، و نعيمة ايوب في كلية الحقوق، اول من تخرجن من الجامعة من الفتيات<sup>(١٤٩)</sup>، ومن ذلك الحين، بدأت نسبة الفتيات تزداد ببطء، كما تم ارسال بعض الفتيات الى بريطانيا للتدريب على التدريس، وفتح معهد للمعلمات عام ١٩٣٣ لتأهيل خريجات الجامعة للتدريس بمدارس الثانوية، ومع منتصف الثلاثينات بدأت كلية الطب تخرج عدداً من الطبيبات، كان لدى احدهن عيادة خاصة، وعمل عدد منهن في المستوصفات<sup>(١٥٠)</sup>.

وعلى الغرار نفسه، بدأت كلية الحقوق بتخريج مجموعة من المحاميات، واول من تخرجت كمحامية نعيمة إلياس عام ١٩٣٣، كما كانت زينب حسن اول تدريسية في الجامعة بعد تخرجها من كلية بيد فوردو جامعة لندن من قسم الكيمياء، وتم تعيينها كمساعدة مختبر عام ١٩٣٠<sup>(١٥١)</sup>.

من كل ما تقدم، يمكن القول إنَّ اشراك الفتاة في التعليم دليل على تطوره وتقدمه في مصر، وعدم جعله حكراً على الرجل فقط، مما يتضح تطور نظرة المجتمع للتعليم الذي عدَّ ضرورة من ضرورات الحياة للمرأة والرجل على حدّ سواء.

#### ثامناً: البعثات:

أخذت اعداد البعثات تزداد عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى، اذ رحل الى خارج مصر سنة ١٩٢٠، قرابة ٨٠٠ طالب في ٤٤ بعثة، وازداد هذا العدد بعد عام ١٩٢٢، فقد كان بعض المصريين هم من يتحملون اعباء نفقات ارسال اولادهم الى الخارج من اجل تعليمهم وتخصيص جزء من املاكهم لتحقيق ذلك الهدف<sup>(١٥٢)</sup>، الا انه في عام ١٩٢٤، قد وضع نظام ثابت للبعثات وصدر قرار مجلس الوزراء بتأليف لجنة وزارية استشارية لبعثات الحكومة، مكونة من اعضاء يمثلون مختلف الوزارات تحت رئاسة وزير المعارف، تقوم بوضع تقرير ما تراه بشأن وجوب البعثة، والبلاد الواجب الايفاد اليها، والدراسة التي تتبع واختيار الطلبة والشروط الواجب توافرها فيهم<sup>(١٥٣)</sup>.

مع العلم، ان الحكومة كانت ترسل بعثاتها الى كل من (بريطانيا وفرنسا، وسويسرا وبلجيكا وايطاليا، والمانيا والنمسا، والمجر وامريكا والهند)، وماتجدر الاشارة اليه انه قد سافر عام ١٩٣١، مدرسان مصريان من كلية الحقوق للحصول على درجة الاجريجاسيون في القانون من جامعة فرنسا، فضلاً عن، جامعة كمبدرج وجامعة ادنبرة التي تعترف بدرجات الجامعة المصرية، مما كان له الفضل في تمكين اعضاء بعثة الجامعة من التحضير للدرجات العليا في وقت قصير، وأنتج عن تقوية الرابطة واحكام الصلة مع تلك الجامعات<sup>(١٥٤)</sup>.

وعلى هذا الاساس، زيد التدقيق في اختيار البعثات وقصرها على مايراد به استكمال دراسة علمية أو عملية خاصة او حرف صناعة مما لايتوافر في مصر<sup>(١٥٥)</sup>، ويمكن احصاء عدد البعثات التي ارسلت الى خارج مصر منذ تولي فؤاد الاول الحكم من عام ١٩١٧ ولغاية عام ١٩٣٩، فقد بلغت خلال تلك المدة من ١٨ بعثة عام ١٩١٨ الى ١٢١ بعثة عام ١٩٣٦<sup>(١٥٦)</sup>.

#### الخاتمة:

في الختام يتبين من كل ماتقدم، ان المجتمع لايستقيم امره ولايحيا الحياة الهادئة ولايرقى الرقي المنشود، إلا إذا ساد بين افراده التعليم، فهو من اهم اسباب نهضة مصر واعظم عوامل الاصلاح فيها، كما يبث التعليم الروح في الحياة، ويجعلها اكثر حيوية وتجديداً، لكن دور تلك الانظمة والقائمين على التعليم جعلوا منه سفينة لنجاة الامة من الجهل والظلام، فضلاً عن انتشار الكثير من افراد المجتمع من ظاهرة الامية، وهذا ماتبين خلال عهد الملك فؤاد الاول، إذ شهد عهده ان جعل التعليم في المدارس الاولى إلزامياً ومجانياً بموجب دستور ١٩٢٣، وانتقل التعليم من العاصمة الى القرى السحيقة وتنظيم التعليم القروي، وانتشاره في المحافظات التي افتقرت اليه، فقد توسع التعليم الاولي والابتدائي والثانوي والفني، في المقابل تم إنشاء عدد كبير من المدارس في القاهرة وانحاء ومديريات مصر، وتضافرت جهود الملك مع وزارة المعارف في إنشاء الجامعة المصرية ١٩٢٥، إذ كان لإنشائها تأكيد لاهمية إعداد متخصصين في ميادين العلم والمعرفة، وانتشر في عهده تعليم البنات واتيح لها التعليم الثانوي والجامعي، كما ساعدت البعثات العلمية الى اوروبا واستقدام اساتذه من هناك على الاحتكاك بالثقافة الغربية. يمكن القول، إنَّ التعليم في عهد فؤاد الاول قد خطا خطوات واسعة، وذلك من خلال زيادة نسبة المتعلمين في شتى مراحلها وتنوعه، إذ نتج ايضاً من كل ذلك إرساء النهضة العلمية في مصر.

#### قائمة المصادر:

- (١) عبير فخري عباس العكيلي، الحياة الاجتماعية في العهد الملكي المصري حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٦.
- (٢) سيد ابراهيم الجبار، تاريخ التعليم الحديث في مصر وابعاده الثقافية، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٢٦.
- (٣) جرجس سلامة، اثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي على مصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٥٠.
- (٤) عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، دار الغريب للطباعة، ط٢، القاهرة، ١٩٧٧، ٣٦٧.
- (٥) لطيفة محمد سالم، مصر في الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٨٤-١٨٧.
- (٦) محافظ مجلس الوزراء، محفظة رقم ٤/هـ معارف، ٢٥ تموز ١٩١٦.
- (٧) سيد ابراهيم الجبار، المصدر السابق، ص ١٢٦.
- (٨) حسن الفقي، التاريخ الثقافي في التعليم في مصر، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١، ص ١١٠.

- (٩) محمد توفيق خفاجي، اضواء على تاريخ التعليم في جمهورية مصر العربية، القاهرة ، ١٩٧٦، ص١١٦.
- (١٠) لطيفة محمد سالم ، المصدر السابق، ص٤٠٥ .
- (١١) حسن الفقي، المصدر السابق، ص١٣٥
- (١٢) شبل بدران، التعليم والتحديث دراسة في تاريخ ونظام التعليم في مصر، مكتبة المعارف الحديثة، القاهرة، ١٩٨٢، ص١١٥.
- (١٣) عوض توفيق عوض واخرون، مائة وستون عاماً من التعليم في مصر وزارة التعليم وابرز انجازاتها (١٨٣٧-١٩٧٩)، ط٢، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٢٠.
- (١٤) لطيفة محمد سالم، المصدر السابق، ص٤٠٧.
- (١٥) سيد براهيم الجبار، المصدر السابق، ص١٦٤.
- (١٦) سعيد اسماعيل علي، تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٢٣.
- (١٧) مصطفى بدران ومحمد نبيل نوفل، تاريخ التعليم ونظامه في مصر الحديثة، القاهرة، ص٦٤.
- (١٨) "مصر المحروسة" (مجلة) ، القاهرة، جزء ٢٧، كانون الاول ٢٠٠٢، ص١٩ .
- (١٩) تكونت هذه اللجنة من الرئيس: وكيل وزارة المعارف العمومية اسماعيل حسنين باشا، الاعضاء : مدير الشرقية علي جمال الدين باشا، مدير اسيوط محمد علام باشا، مدير عموم الحسابات في وزارة المالية المستر باترسن، مدير قسم البلديات والمجالس المحلية بوزارة الداخلية د. بتس، حول الموضوع ينظر: أميل فهمي، التعليم الحديث دراسة وثائقية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٢٠٠.
- (٢٠) حول هذا الموضوع ينظر: محمد خيرى حربي والسيد محمد العزاوي، تطور التربية والتعليم في اقليم مصر في القرن العشرين، مركز الوثائق التربوية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص٢٧ .
- (٢١) عوض توفيق عوض واخرون ، المصدر السابق، ص٢٠٠.
- (٢٢) أميل فهمي، المصدر السابق، ص٢٠١ .
- (٢٣) لطيفة محمد سالم، المصدر السابق، ص٤٠٧.
- (٢٤) فؤاد بسيوني متولي، مجمل تاريخ التعليم، تقديم: ابراهيم عصمت مطاوع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩، ص٨٧ .
- (٢٥) أمل فهمي ، المصدر السابق، ص٢٠٢.
- (٢٦) هند فتال ورفيق السكري، تاريخ المجتمع الحديث والمعاصر، بيروت، ١٩٦٨، ص٢٩٨-٢٩٩.
- (٢٧) محمد بك العشماوي، "تطور التعليم في مصر"، "المقتطف" (مجلة)، القاهرة ، الجزء الخامس مجلد ٨٨، ١ ايار ١٩٣٦، ص٥٧٦ .
- (٢٨) عليه علي فرج ، التعليم في مصر بين الجهود الاهلية والحكومية، دراسة في تاريخ التعليم ، دار المعارف للنشر، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص١١٩.
- (٢٩) المادة ١٧: ان التعليم حر مالم يخل بالنظام العام او يكون منافياً للأداب، المادة ١٨: تنظيم امور التعليم يكون بواسطة القانون، المادة ١٩: التعليم الاولي الزامي للمصريين من ذكور وإناث وهو مجاني في المكاتب العامة حول الموضوع ينظر: رشاد كامل، مصر بين دستورين، ميم للنشر والتوزيع شركة انتر ناشيونال، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٨٥.
- (٣٠) "التعليم الالزامي" (مجلة) القاهرة، العدد الاول، ايلول ١٩٣٣، ص٢٥.
- (٣١) الدولة المصرية، مجلس النواب، الجلسة الثامنة، ٥ تموز ١٩٢٦، ص٧٩ .
- (٣٢) احمد عطية الله، تقويم التعليم في مصر سنة ١٩٣٤، دار الهلال، الاسكندرية، دت، ص٢٦.
- (٣٣) سعيد اسماعيل علي، التعليم في مصر، مكتبة الهلال، القاهرة، ١٩٥٥، ص١٢٤.
- (٣٤) فؤاد بسيوني متولي، المصدر السابق، ص١١٢ .
- (٣٥) أمل فهمي، المصدر السابق، ص٢٠٤ .

- (٣٦) التعليم الالزامي، العدد الاول، ايلول ١٩٣٣، ص ٢٥ .
- (٣٧) امين سامي، التعليم في مصر، ط٢، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٢، ص ٨٦.
- (٣٨) مصطفى بدران ومحمد نبيل نوفل، المصدر السابق، ص ٦٤.
- (٣٩) سيد ابراهيم الجبار، المصدر السابق، ص ١٦٦ .
- (٤٠) اسماعيل محمود القباني، دراسات في تنظيم التعليم بمصر، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٨-١٠ .
- (٤١) مصطفى بدران ومحمد نبيل نوفل، المصدر السابق، ص ٦٥.
- (٤٢) عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧-١٩٥٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧، ص ١٤٣ .
- (٤٣) أميل فهمي، المصدر السابق، ص ٢٠٥.
- (٤٤) احمد عطية الله، المصدر السابق، ص ٢٦ .
- (٤٥) التعليم الالزامي، العدد الاول، ايلول ١٩٣٣، ص ٥٣ .
- (٤٦) عبدالحميد سالم، الملك فؤاد الاول، مطبعة صلاح الدين، الاسكندرية، ١٩٣٦، ص ١٠٦ .
- (٤٧) التعليم الالزامي، العدد الاول، ايلول ١٩٣٣، ص ٥٣ .
- (٤٨) محمد بك العشماوي، المصدر السابق، ص ٥٧٧.
- (٤٩) فؤاد بسيوني متولي، المصدر السابق، ص ٢١٣ .
- (٥٠) احمد عطية الله، المصدر السابق، ص ٣٧.
- (٥١) محمد بك العشماوي، المصدر السابق، ص ٥٨٧.
- (٥٢) احمد عطية الله، المصدر السابق، ص ٣٧ .
- (٥٣) ساطع الحصري، "نقد نظام التعليم في مصر"، "الرسالة" (مجلة)، القاهرة، العدد ١٨٧، اشباط ١٩٣٧، ص ١٧٣ .
- (٥٤) شيل بدران، المصدر السابق، ص ١٠٣ .
- (٥٥) عبد العزيز عبد المجيد، "اصلاح التعليم في مصر"، "الثقافة" (مجلة)، القاهرة، العدد ٢٣٦، ١١ كانون الثاني ١٩٤٤، ص ١٨ .
- (٥٦) سيد ابراهيم الجبار، المصدر السابق، ص ١٧٢.
- (٥٧) محمد قدرى لطفي، دراسات في نظم التعليم، دار مصر للطباعة، القاهرة، د. ت، ص ٤٩-٥٢ .
- (٥٨) حسن الفقهي، المصدر السابق، ص ١٠٨ .
- (٥٩) محمد بدران، "انواع التعليم في مصر"، "الثقافة" (مجلة)، القاهرة، العدد ٣١، ١ اب ١٩٣٩، ص ٣٦.
- (٦٠) دار الكتب والوثائق القومية المصرية، محافظ عابدين، كود ارشيفي، ٦٩-٠٠٣٣٢٤ (مدارس).
- (٦١) سيد ابراهيم الجبار، المصدر السابق، ص ١٦٧.
- (٦٢) احمد عطية الله، المصدر السابق، ص ٢٩.
- (٦٣) محافظ مجلس الوزراء، كود ارشيفي، ٠٥٢٧٠٨ - ٠٧٥ .
- (٦٤) ثامر نعيمة خضير البديري، مصر في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٧١ .
- (٦٥) محافظ مجلس الوزراء، محفظة رقم ٢٣/ب معارف، من ٣١ اذار ١٩١٤ الى ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٣ .
- (٦٦) محافظ مجلس الوزراء، محفظة رقم ٢٣/ب معارف، من ٣١ اذار ١٩١٤ الى ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٣ .
- (٦٧) المصدر نفسه.
- (٦٨) المصدر نفسه.
- (٦٩) احمد عطية الله، المصدر السابق، ص ٥١.

- (٧٠) ليلي فتحي ومحمود محمد عبيد، مذكرة رقم ٩٦٤ بعنوان وثائق تاريخية عن تطور التعليم في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، د. ت، ص٧.
- (٧١) عليه علي فرج، المصدر السابق، ص٤٠.
- (٧٢) محمد بك العشماوي، المصدر السابق، ص٥٨٠.
- (٧٣) محافظ مجلس الوزراء، كود ارشيفي، ٥٢٧٠٨-٠٠٧٥، في ٢٩ ايار ١٩٢٨ .
- (٧٤) احمد عطية الله، المصدر السابق، ص٣١ .
- (٧٥) محافظ مجلس الوزراء، كود ارشيفي، ٥٢٧٠٨-٠٠٧٥، في ٢٩ ايار ١٩٢٨ .
- (٧٦) عبد الحميد فهمي مطر، "التعليم في مصر"، "الرسالة" (مجلة)، القاهرة، العدد ٩٧٨، ٣١ اذار ١٩٥٢، ص٣٥٤.
- (٧٧) حسن الفقي، المصدر السابق، ص١٧٤.
- (٧٨) ليلي فتحي ومحمود محمد عبيد، المصدر السابق، ١٤٠ .
- (٧٩) سليمان نسيم، صياغة التعليم المصري الحديث دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣-١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٦٩ .
- (٨٠) احمد حسن الزيات، "اصلاح التعليم في مصر"، "الرسالة" (مجلة)، القاهرة، العدد ٥٤٤، ٦ كانون الاول ١٩٤٧، ص٩٦٢ .
- (٨١) سعيد اسماعيل علي، التعليم في مصر، المصدر السابق، ص١٣٥-١٤٠ .
- (٨٢) سيد ابراهيم الجبار، المصدر السابق، ص١٧٨٠
- (٨٣) محمد خيرى واخرون، تطور التربية في الجمهورية العربية المتحدة خلال الخمسين سنة الاخيرة (١٩٢٠-١٩٧٠)، الشعبة القومية لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعم (اليونسكو)، القاهرة، ١٩٧٠، ص٢٤ .
- (٨٤) قليني فهمي، مذكرات خلاصة الحوادث في عهود الخديوي اسماعيل والسلطان حسين كامل والملك فؤاد، ج٢، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٤ .
- (٨٥) نجلاء محمد حامد واماني عبد القادر محمد، التربية والتعليم في مصر، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١١٥ .
- (٨٦) احمد محمد الشناوي، التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية مصر العربية واثرها على تحول النظرة نحو التعليم الفني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٣، ص١٠٩-١١٠ .
- (٨٧) عبد الحميد سالم، المصدر السابق، ص١١٣؛ حسن الفقي، المصدر السابق، ص١٨٣ .
- (٨٨) محمد بك العشماوي، المصدر السابق، ص٥٨٢ .
- (٨٩) المصدر نفسه.
- (٩٠) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص١٥٧ .
- (٩١) احمد عطية الله، المصدر السابق، ص٢٧ .
- (٩٢) سيد ابراهيم الجبار، المصدر السابق، ص١٧٩ .
- (٩٣) سامي محمد نصار واخرون، تاريخ التعليم، ط١، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢١٢ .
- (٩٤) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص١٥٨ .
- (٩٥) حسن الفقي، المصدر السابق، ص١٧٥ .
- (٩٦) محمد بك العشماوي، المصدر السابق، ص٥٨٢ .
- (٩٧) احمد محمد الشناوي، المصدر السابق، ص١١٣ .
- (٩٨) محمد خيرى حربي والسيد محمد العزاوي، المصدر السابق، ص٥٥ .
- (٩٩) دونالد مالكوم ريد، دور جامعة القاهرة في مصر الحديثة، ترجمة: إكرام يوسف، مكتبة الاسرة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٠٨ .

- (١٠٠) "البلاغ الاسبوعية"، (جريدة)، القاهرة، عدد ٢١، ١٥ نيسان ١٩٢٧.
- (١٠١) عبد الرحمن الرفاعي، في اعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩، ج٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٦٠.
- (١٠٢) عبد المنعم ابراهيم الدسوقي الجميبي، الجامعة المصرية القديمة ونشاتها ودورها في المجتمع ١٩٠٨-١٩٤٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣٠.
- (١٠٣) توفيق حبيب، "الجامعة المصرية في عشرين سنة"، "الهلال" (مجلة)، القاهرة، العدد ٥، ١٩٢٨، ص ٣١٧.
- \* احمد لطفي السيد (١٨٧٢-١٩٦٣): مفكر وسياسي مصري ، ولد في ١٥ كانون الثاني ١٨٧٢ في قرية برقين التي تقع شمال شرق الدلتا، التحق بمدارس المدينة في المنصورة ثم القاهرة تخرج من مدرسة الحقوق عام ١٨٩٤ عين بالنيابة العمامة وتدرج منها حتى استقال عام ١٩٠٥ ، ثم عين مديراً لدار الكتب ، واشترك في تأليف الوفد المصري عام ١٩١٨، ثم خرج منه لينضم بعده الى حزب الاحرار الدستوري، للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت، ص ١٠٢-١٠٣ .
- (١٠٤) نقلاً عن: حسين فوزي النجار، احمد لطفي السيد أستاذ الجيل، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د. ت، ص ٣١٧.
- (١٠٥) امل فهمي، المصدر السابق، ص ١٩٥.
- (١٠٦) رؤوف عباس احمد، تاريخ جامعة القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٣٢.
- (١٠٧) دونالد مالكوم ريد، المصدر السابق، ص ١٠٩.
- (١٠٨) يونان لبيب رزق، فؤاد الاول المعلوم والمجهول، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٥٢ .
- (١٠٩) رؤوف عباس احمد، المصدر السابق، ص ٣٣٣.
- (١١٠) محافظ مجلس الوزراء، محفظة ٤/هـ معارف، ١٧ ايلول ١٩٠٣، الى ١١ كانون الاول ١٩٢٣ .
- (١١١) المصدر نفسه.
- (١١٢) للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد عبد الفتاح بدير، الامير احمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية، مطبعة جامعة فؤاد، القاهرة، ١٩٥٠، ص ١٨٧.
- (١١٣) "ايام مصرية" (مجلة) ، القاهرة، العدد ٣٠، الجزء الرابع، اعداد خاصة بمئوية جامعة القاهرة، ص ٢٢.
- (١١٤) "مجلد الاهرام" العدد الاول ، القاهرة، ١٩٥٠.
- (١١٥) اسحق موسى الحسيني، "الجامعة المصرية"، "العرفان" (مجلة)، لبنان، الجزء السابع مجلد ٢٩، ايار ١٩٣٩، ص ٣٩١ .
- (١١٦) توفيق حبيب، المصدر السابق، ص ٥٧٣.
- (١١٧) ايام مصرية ، مجلة، العدد ٣٠، ص ٢٣.
- (١١٨) احمد عبد الفتاح بدير ، المصدر السابق، ص ٣٤٣ .
- (١١٩) حسين فوزي النجار، المصدر السابق، ص ١١٧ .
- (١٢٠) "الاهرام" "جريدة"، القاهرة، العدد ٢٣٤٣٣ ، ٣٠ كانون الاول ١٩٥٠ .
- (١٢١) سامية حسن سيد ابراهيم، الجامعة المصرية ودورها في الحياة السياسية ١٩٠٨-١٩٤٦، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة عين شمس، ١٩٨٣، ص ١٠٦ .
- (١٢٢) حسين فوزي النجار، المصدر السابق، ص ١١٧ .
- (١٢٣) يونان لبيب رزق، المصدر السابق، ص ١٥٥ .
- (١٢٤) محمد صبيح، فؤاد الاول ، دار الثقافة، القاهرة، د. ت، ص ١٤٠ .
- (١٢٥) رؤوف عباس احمد، المصدر السابق، ص ٣٤٢.
- (١٢٦) الاب توتل اليسوعي، "الجامعة المصرية الجديدة"، "المشرق" (مجلة)، لبنان، العدد ٤، نيسان ١٩٢٨، ص ٢٨٤.

- (١٢٧) احمد عبد الفتاح بدير ،المصدر السابق، ص٣٥٧ .
- (١٢٨) اسحق موسى الحسيني، المصدر السابق، ص٣٩٢ .
- (١٢٩) زكي مبارك، "الملك فؤاد بالجامعة المصرية"، "الهلال" (مجلة)، القاهرة، العدد ٨، ١ حزيران ١٩٣٦، ص٨٩٩ .
- (١٣٠) محمد بك العشماوي، المصدر السابق، ص٢٨٤ .
- (١٣١) رؤوف عباس احمد، المصدر السابق، ص٣٢٥ .
- (١٣٢) الشعبة القومية اليونيسكو، التعليم الجامعي والعالي في الجمهورية المتحدة خلال الخمسين سنة الاخيرة (١٩٢٠-١٩٧٠)، القاهرة ، ١٩٧٠، ص٢٤ .
- (١٣٣) عبد الحميد سالم، المصدر السابق، ص١١٢ .
- (١٣٤) الاب توتل اليسوعي، المصدر السابق، ص٢٨٧ .
- (١٣٥) جمال الدين شيال، "تاريخ التعليم في مصر"، "الثقافة" (مجلة)، القاهرة، العدد ٤٠، ٣ ايلول ١٩٤٦، ص٢٠ .
- (١٣٦) احمد عطية الله ، المصدر السابق، ص٤٣ .
- (١٣٧) توفيق حبيب، المصدر السابق، ص٥٧٤ .
- (١٣٨) جامعة القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٨، ص٣٠ .
- (١٣٩) محمد عبدالله العربي. "الجامعة المصرية في خمسة سنوات"، "الهلال" (مجلة)، القاهرة، العدد ٣ ، ١ كانون الثاني ١٩٣٤، ص٣٤٣ .
- (١٤٠) احمد عطية الله ، المصدر السابق، ص٦٩ .
- (١٤١) نعمان جمعة واخرون، تاريخ الوفد، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٤٤٤ .
- (١٤٢) عوض توفيق عوض واخرون، المصدر للسابق، ص٣٦ .
- (١٤٣) المصدر نفسه .
- (١٤٤) حامد عبد القادر، "الغرض من التربية"، "المعرفة" (مجلة)، القاهرة، الجزء السادس، تشرين الاول ١٩٣٤، ص٦٢٨ .
- (١٤٥) محافظ مجلس الوزراء، محفظة برقم ٢٣/ب معارف، من ٣١ اذار ١٩١٤، الى ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٣، تاريخ الوثيقة ١٧ كانون الثاني ١٩٢٤ .
- (١٤٦) يوسف ابراهيم يوسف واخرون، متحف التعليم، مطبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٧١، ص٣٣٢ .
- (١٤٧) دونالد مالكوم ريد، المصدر السابق، ص١٨٥ .
- (١٤٨) سيد ابراهيم الجبار، المصدر السابق، ص١٦٨ .
- (١٤٩) دونالد مالكوم ريد، المصدر السابق، ص١٨٥ .
- (١٥٠) احمد عطية الله ، المصدر السابق، ص٧٠ .
- (١٥١) دونالد مالكوم ريد، المصدر السابق، ص١٨٥ .
- (١٥٢) حسن الفقي، المصدر السابق، ص٢١٨ .
- (١٥٣) عبد الحميد سالم، المصدر السابق، ص١٣٠ .
- (١٥٤) قليني فهمي، المصدر السابق، ص٨٦ .
- (١٥٥) محمد بك العشماوي، المصدر السابق، ص٥٨٧ .
- (١٥٦) يوسف ابراهيم يوسف واخرون، المصدر السابق، ص٢١٨ .